الشركات الأمريكية المفلسة حققت رقما قياسيا

انهيار شركة وورلد كوم للاتصالات كان الأكبر

للعام الثاني على التوالي دفع الانتعاش الذي شهدته أسواق الأسهم في فترة التسعينيات
الشركات الأمريكية إلى تحقيق رقم قياسي في نسبة إعلان إفلاسها.
وكان تضافر عمليات تزوير كبيرة في حسابات بعض الشركات الكبرى، بالإضافة
لزيادة الإنفاق في العقد الماضي قد أدى إلى إفلاس عدد من كبريات الشركات العام
الماضي، من بينها خمس من أكبر عشر شركات حققت رقما قياسيا في إفلاسها.
وبلغ عدد الشركات التي أعلنت إفلاسها 186 شركة تمتلك أرصدة بقيمة 368 مليار دولار،
بزيادة هائلة عن قيمة أرصدة الشركات التي أعلنت إفلاسها العام الماضي
والتي بلغت 259 مليار دولار.
إلا أن الكثير من تلك الشركات لا تزال نشطة في الأسواق بفضل قانون الإفلاس
الأمريكي الذي يحمي الشركات الخاسرة من دائنيها في الوقت الذي
تقوم فيه بإعادة هيكلة عملها.

فضيحة

وفي حين كانت الديون هي المشكلة الرئيسية وراء إفلاس الشركات عام 2001، فإن
أهم سمة ميزت إفلاس الشركات عام 2002 كانت فضائح التزوير في حسابات تلك الشركات.
ومن بين أكبر خمس شركات أعلنت إفلاسها، كانت أربع منها بسبب الحسابات.
وتربعت على قمة قائمة الشركات المفلسة شركة وورلد كوم للاتصالات
التي تبلغ أرصدتها 104 مليار دولار مما جعلها صاحبة أكبر عملية إفلاس في التاريخ.
وبالمقارنة يبدو إفلاس شركة انرون، التي أعلنت إفلاسها في ديسمبر
كانون الأول من العام الماضي، معتدلا.
كما تعرضت شركات كونسيكو وجلوبال كروسينج، وهما شركتا

اتصالات
أيضا بالإضافة لشركة اديلفيا كوميونيكيشينز لمشكلات وسط مزاعم بحدوث عمليات تزوير في حساباتها.
وكانت شركة يو ايه ايل، التي تتبع لها شركة يونيتد ايرلاينز للطيران هي
الوحيدة التي أعلنت إفلاسها لأسباب تتعلق بكساد العمل.
المزيد يأتي
ويخشى مراقبون من أن انهيار تلك الشركات الكبرى لن يكون الأخير.
ويعتقد أن يظل التزوير في الحسابات السبب الرئيسي لإفلاس الشركات. يذكر أن
شركة وورلد كوم أعلنت تحقيق أرباح وهمية بأكثر من 9 مليارات دولار في ميزانيتها.
وقال اندرو هودج الاقتصادي الأمريكي من مجموعة جلوبال اينسايت للتوقعات: "عندما
تقع عملية إفلاس كبرى تكون الشركة مدينة بمبالغ هائلة وتكون إدارتها
سيئة أو حدث فيها عمليات تزوير."
وأضاف: "كما تتمتع تلك الشركات بعامل جذب شديد يدفع المقرضين لمنحها مبالغ
هائلة بصورة بلهاء أو خاطئة."
ويتوقع كثيرون أن تتراجع شركات الاتصالات والتكنولوجيا وشركات الطيران
التي هيمنت على قائمة الشركات الخاسرة هذا العام لتحل محلها شركات الطاقة
والبيع بالتجزئة، إذا تراجعت ثقة المستثمرين نهائيا فيها